

العنوان: رؤية جديدة لدور الدولة اللبنانية : انحسار وتوسّع

الكاتب: سلامة غسان

لن اعود الى انتاجي الاكاديمي خلال نحو عشرين عاماً في مسألة الدولة، وفي تنظيم العلاقة بينها وبين المجتمع، وفي ضرورة التوصل الى عقد اجتماعي طموح وعصري بينهما. لن اعود الى هذا الانتاج ولكنني لن انكره هنا بل سأحاول استلهامه في ضوء نحو نصف عام مضىته في الحكومة، لتقديم افكار عملية واضحة فلا اتهم كمتقف وكوزير للثقافة بالتنظير، بينما أنا مهوم اساساً بكل ما هو عملي. لذلك سأقدم بأربعة مقترحات أملاً إثارة النقاش بدلاً من اطفائه.

المقترح الاول: التجزؤ على الغاء فوري وكامل وشامل لأي اعتبار طائفي في الدخول الى الوظيفة العامة بكل فئاتها ودرجاتها. اني لا ادعو الى هذا القرار من منطلق ايدولوجي فلست علمانياً بالمعنى المتداول اجمالاً ولا من منطلق سياسي حزبي كمثّل دعاة الغاء الطائفية السياسية بل لأنني بت مقتنعاً بأن هذا القرار أضحى شرطاً مسبقاً لاعادة هيبه الدولة وتعزيز فاعليتها. انا أفهم ان المجتمع اللبناني متنوع، مثلون واني احترم هذا التنوع واعتبره مصدر غنى، يجب ان يهنتنا الاشقاء والاصدقاء على محافظتنا عليه بدل ان يؤنبونا. لكن التوازن يجب ان يكون دقيقاً بين منطق التمثيل ومنطق الفاعلية: فالأول يدفع في اتجاه تغليب اعتبار تمثيل الطوائف والمناطق والزامات في اجهزة الدولة المختلفة بينما يدفع الثاني نحو تغليب معيار الكفاية دون غيره من المعايير. لقد حاول الجسم السياسي اللبناني لفترة طويلة الموازنة بين هذين المنطقين، لكن الامانة تقضي علينا الاعتراف انه، منذ انتهاء حربنا، فاننا قد جنحنا جنوحاً خطيراً في اتجاه تغليب منطق التمثيل على منطق الفاعلية، فأصبنا دولتنا في صلب مهماتها وحرمانا وطننا، بأسم الاعترافات الفئوية، من ادارة عامة فاعلة بل اننا في تركنا لزعماء الطوائف اختيار كبار الموظفين، وجدناهم في الاجمال يشيخون عن اختيار الكفاءات لحساب الموالى ويدعمون الاقارب بدلاً من الموهوبين. سلفد دقت ساعة الحقيقة، وفي انتظار ان نحث في علاقة الجسم السياسي بالانتماء الطائفي، دعونا نحزّر الادارة العامة بأسرها من هذه الاعتبارات بحيث يُحصر منطق التمثيل في الاطار السياسي فحسب، على الاقل في المنظور من الزمن، بينما تصحح الكفاية هي المعيار الوحيد المعتمد في كل المناصب الادارية، فتكسر كل السلالات المعروفة ويهمل مبدأ المساواة في وظائف الفئة الأولى، ويحترم الترتيب في مباريات الادارة العامة حرقياً دون اي تعديل لاحق باسم التوازن الطائفي او الوفاق الوطني. أني ادعو عملياً الى ان يُغلب منطق التمثيل والتوازن على المؤسسات التمثيلية كمجلس النواب والبلديات وما شابه بينما يغلب منطق الفاعلية على جل السلطة التنفيذية او في الاقل على جسمها الاداري. فيربكم هل من الضروري ان تحترم الحسابات الطائفية في هيئة تقنية ك لجنة الرقابة على المصارف او في مجلس ادارة مؤسسة وطنية؟ هل نمتنع عن التصفيق لمنتخبنا الوطني في كرة القدم لو كان نصف لاعبيه من الأرمين؟ طبعاً لا ولذلك فإن تصحيح التوازن بات ملحاً، كي نعيد للدولة المنهكة بالحسابات التمثيلية بعضاً من فاعليتها. ويقيني ان بعض ارباب السياسة والطوائف قد يعترضون ولكن يقيني أيضاً ان الشباب الكفي الطامح لخدمة وطنه والمرتبك امام حسابات الطوائف وزعامتها لا ينتظر منا أقل من ذلك. المقترح الثاني: يتعلق بالوظيفة العامة بصفتها الطابع المستمر في علاقة المواطن بالدولة، بالمقارنة مع الجانب السياسي الذي هو بالضرورة في تحوّل دائم لا سيما في الدول الديمقراطية التي نطمح الى ان نكون في ركبها. وهنا مقترحي العملي مثلث الضلع: (1) من التبسيط بمكان الكلام عن مشكلة فانض في عداد الموظفين والمتقاعدين او المتعاملين فالمشكلة اكثر تعقيداً وهي ذات وجهين: فانض من جهة وعجز من جهة اخرى. وقد تكون الوزارة التي ادير خير مثال على ثنائية المشكلة. ففي وزارة الثقافة عشرات من المتعاملين الملحقين من وزارة الاعلام أصلاً بينما ليس هناك اليوم في وزارة تدعى احتضان الاثار بصفتها كنزاً لا يقتر ومصدراً للثروة الوطنية، اثري واحد في ملاكها. وفي وزارة تهتم بالابنية الاثرية ليس هناك من مهندس واحد في الملاك. انها في الواقع فضيحة كبرى أن الأوان لمعالجتها ليس بالتخلي عن الفائض فحسب وانما أيضاً بتوسيع الملاك وبإدخال التقنيين والفنيين والمختصين اليه. فجوهر المسألة ليس العدد وانما عدم التناسب الرهيب بين ما هو متوقع من ادارة معينة وبين كفاية الاشخاص الملحقين بها. (2) ان كان هذا هو التشخيص الصحيح فالضروري ان تصبح الادارة العامة موقعاً يندفع للانخراط فيه الشباب الكفاء من مواطنينا. وهذا يعني التوصل التدريجي الى نوع من التوازي بين مرتبات الادارة ومرتببات القطاع الخاص فلا يبقى منطق السوق بهذا التفوق، وبهذه الهيمنة على حساب منطق الدولة. ومن شأن هذا التوازي المرجى المساهمة في استقطاب الكفاءات لخدمة الدولة كما في حربنا الملحة على الرشوة والفساد. (3) ولتسهيل هذه العملية من الضروري ادخال دم جديد على الادارة باعطاء الحوافز للتقاعد المبكر لمن تجاوز الخامسة والخمسين او لمن امضى 25 عاماً في الخدمة العامة في الوقت نفسه. لذلك فإنني، نعم، ادعو في أن واحد الى خفض عدد موظفي الدولة والى زيادة مرتبات الموظفين. فالدولة ليست جمعية خيرية كي توزع المرتبات كفتات الخبز على اكبر عدد ممكن من الناس بل هي مؤسسة عليها ان تتمكن من استقطاب الاكثر كفاية وان تؤمن لهم العيش الكريم على ان تطلب منهم في المقابل العمل الدؤوب قبل الظهر وبعده. المقترح الثالث: يتعلق بعمل المؤسسات العامة وبحجمها وبترشيد انفاقها لزيادة فاعليتها. وهنا أيضاً اقترحاتي عملية. (1) فهناك ضرورة أولاً الى تركيز المؤسسات الرقابية في وزارة مستقلة بكل معنى الكلمة هي وزارة الخدمة العامة تضم المجالس المعنية بدءاً بمجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي ومديرية التنمية الادارية، تناط بها مسؤولية ادارة الموارد البشرية عموماً في الدولة، وفق الاسس العصرية السائدة والتي تطبقها المؤسسات الخاصة المتطورة. (2) وهناك ضرورة لدمج بعض المؤسسات العاملة في القطاع نفسه وهذا ينطبق على سبيل المثال لا الحصر على مؤسسات الرعاية الصحية بحيث ينشأ لها نظام موحد يضم الادارات المعنية في وزارة الصحة وفي الضمان الاجتماعي وفي تعاونية موظفي الدولة. (3) وعلى العكس هناك ضرورة ماسة لاعتماد مبدأ اللاحصرية في قطاعات اخرى تشهد ازدحاماً متسارعاً، والجامعة اللبنانية مثال على ذلك. فالحجم المثالي لأي جامعة يراوح وفق كل الدراسات الدولية بين 15 و20 الف طالب بينما نحن نسير قدماً نحو جامعة لبنانية تضم نحو مئة الف طالب في فترة زمنية لن تتجاوز الخمس سنوات. لذلك فإنني ادعو الى استقلالية ادارية ومالية كاملة لفروع الجامعة اللبنانية في البقاع والشمال والجنوب بحيث تصبح جامعات مستقلة كما ادعو الى انشاء ثلاث جامعات رسمية في العاصمة وضواحيها المباشرة واحدة للعلوم واخرى للحقوق والعلوم الانسانية وثالثة للتكنولوجيا بحيث لا نكتفي بدمج قسري للفرعين القائمين بل نعيد تنظيم المؤسسة وفق حاجات الشباب الفعلية. ولا ضير أنذاك ان تتحول رئاسة الجامعة اللبنانية الى جهاز تنسيق بين الجامعات الرسمية الست التي ستستفيد من المنافسة العلمية الضرورية بينها كما هي حال جامعة كاليفورنيا مثلاً وهي هيئة للتنسيق بين نحو 15 جامعة مختلفة كلها رسمية في تلك الولاية او كما هي الحال أيضاً في ولاية كيبك الكندية او في اكااديمية باريس المنسقة بين نحو عشرين جامعة موجودة في العاصمة الفرنسية. المقترح الرابع الاخير: يتعلّق بعلاقة الدولة بالاقتصاد الوطني. والمقترح يقضي هنا بالابتعاد الجسور عن الخيار المبسط حتى التفاهة بين دور فاعل للدولة في الاقتصاد وخصخصة شاملة وكاملة في كل القطاعات. فبعد نحو ربع قرن على بداية عمليات خصخصة القطاع العام في العالم، لم يعد مسموحاً لنا ان نلج هذه الطريق وكأننا اول من سار عليها، بل علينا على العكس ان نتعلم من تجارب الدول الاخرى ومن اخطائها الكثيرة في هذا السياق، ومقترحي في هذا المجال مثلث الضلع أيضاً: (1) ان نؤكد بوضوح، وكما جاء في البيان الوزاري، انه ليس من طريقة

واحدة للخصخصة بل على الأقل سبع او ثمانى طرق مختلفة تبدأ بالبيع الشامل لمرفق وتنتهى بالتخصيص الجزئي المتدرج. وان اختيار الطريقة المثلى ليس محكوماً باعتبارات ظرفية وانما بطبيعة المرفق وبوظيفته الاجتماعية وبمدى ارتباطه بمصلحة الوطن الاستراتيجية وبمدى توافر الامكانيات الحقيقية لادارته في القطاع الخاص. (2) ان نتأكد من شفافية العملية تماماً ومن هوية الشريك المحلي او الاجنبي المحتمل وقدراته. (3) واهم من ذلك كله ان لا نعتقد ان الخيار هو بين حد أقصى هو القطاع العام وحد أقصى آخر هو القطاع الخاص. فيقدر ما أمل ان تصبح مرافق كالهاتف والماء والكهرباء والنقل يلعب فيها القطاع الخاص الدور الرئيس وربما احياناً الأوحد، بقدر ما ادعو الى مزيد من انخراط الدولة في تعزيز التعليم الرسمي، في المدرسة والجامعة، وفي تقوية قطاع الصحة العامة. فالمسألة جدلية تقتضي انحساراً للقطاع العام في بعض المرافق وتوسعاً له في مرافق اخرى. هذه بعض المقترحات الاولية، وانا اعلم ان الموازنة صعبة بين همّ الاصلاح واحترام الديموقراطية، كما بين الاهتمام بالمواطن كفرد ومعاملته كعضو في طائفة، واسباباً بين عطش الناس الى دولة قادرة وتخوف من دولة متجيرة. لكني أرى أنفسنا نتخبط مراراً وتكراراً بين رفض مبدأ التوازنات والانصياع الاعمى لها ويقيني انه في مجتمع متنوع منفتح متحرك كمجتمعنا فإن مفهوم الدولة لا يقوم فقط على احترام التوازنات وانما أيضاً على تصحيحها حين يقتضي الامر، والا تحولت الدولة الى ما يبدو احياناً وكأنها قد صارت، مجرد مصنع للوجاهة. فالدولة يجب ألا تكون فوق المجتمع تضغط عليه ولا دونه فتسمي أسيرة انقساماته. والدولة، في علاقتها بالمجتمع هي في الموقع الفريد: تنبثق منه حقاً ولكنها تتجاوزه أيضاً كي تتمكن فعلاً من خدمته. وزير الثقافة